الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية في ظل أهداف التنمية المستدامة

استدراك واستباق واستمرارية

The economic role of Algerian women in light of the sustainable development goals catch up, anticipation and continuity

أ.د. أمال شوتري[1] / LEZINRU، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج (الجزائر)، *Amel.choutri@univ-bba.dz*

تاريخ الإرسال: 2021/09/04 تاريخ القبول: 2021/12/06 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص

تهدف هذه الدراسة من خلال منهج وصفي تحليلي إلى إبراز الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية انطلاقاً من الثلاثية(استدراك واستباق واستمرارية)، في ظل الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs)بالتركيز على الهدف الخامس(المساواة بين الجنسين) وذلك بإعطاء البعض من التصورات والحلول الممكنة ذات العلاقة من خلال تجربة المرأة الجزائرية.

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات منها: استمرارية توفير فرص تعليم حقيقة للمرأة الجزائرية هو المدخل الوحيد لحضور المرأة الموضوعي في التنمية وللقيام بدورها الاقتصادي بتميز، لأنه بغير ذلك ستنتج تداعيات غير مرغوبة تماماً على المستوى الاقتصادي والأسري والاجتماعي والنفسي، لما تمثله المرأة من أهمية في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية : المرأة الجزائرية؛ أهداف التنمية المستدامة؛ استدراك؛ استباق؛ استمرارية.

تصنيف *JEL*: O11, O15

***Abstract*:**

This study aims, through a descriptive and analytical approach, to highlight the economic role of Algerian women based on the trilogy (catch up, anticipation and continuity), in light of the Global Sustainable Development Goals (SDGs), focusing on the fifth goal (gender equality).

This study presents a set of recommendations, including: The continuity of providing real educational opportunities for Algerian women is an essential way for Algerian women to play their role in development. Because otherwise, it will have completely undesirable effects on the social, economic and family level.

Keywords: *Algerian women; sustainable development goals; catch up; anticipation; continuity.*

Jel Classification Code : **O11, O15**

[1] **المؤلف المرسل:** أ.د. أمال شوتري، **الإيميل: Amel.choutri@univ-bba.dz**

I- تمهيد :

تحظى القضايا المرتبطة بالمرأة اليوم بزخم كبير من الاهتمام سواء على مستوى صناع القرار ومكونات المجتمع المدني المحلي والدولي أو على مستوى الدراسات الأكاديمية والميدانية، لاسيما في ظل التوجه العام بضرورة إدماج المرأة في كل الميادين المرتبطة بالتنمية، انطلاقاً من توجهات وطنية قائمة وكجزء من الحركية العالمية التي تسعى إلى تطوير دور المرأة أبرزها:

أولاً: إعلان بيجين سنة 1995 الذي دعا إلى تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم لجميع النساء في كل مكان لصالح البشرية جمعاء(إعلان ومناهج بيجين، 1995)؛

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المعلنة سنة 2015، تماشياً مع مفاهيم التنمية المستدامة التي تدعو بشكل عام إلى التوزيع العادل لثروات الأرض بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وذلك من خلال الهدف الخامس(المساواة بين الجنسين) الذي يدعو إلى القضاء على كافة أشكال التمييز بين الرجل والمرأة، من أجل إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في أجندة التنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر، هذه الأهداف التي بدأت حيز التنفيذ بداية من يناير 2016، بغية إحداث تغيير إيجابي عالمي بحلول عام 2030 في العديد من المجالات وتحديداً المجالات المتعلقة بالمرأة؛

ثالثاً: الجهود التي تبذل في أماكن عديدة من العالم كإفريقيا والوطن العربي استجابة لأجندة التنمية المستدامة أو لسياسات واستراتيجيات وطنية معتمدة(المنظمة العربية للمرأة، 2016).

لم تستثنى المرأة الجزائرية من هذه التوجهات العالمية بحضور يتجسد شيئاً فشيئاً على كل المستويات؛ حيث تأخذ حيزاً واضحاً من الاهتمام والدراسة في مختلف التقارير العالمية وفي مواضيع شتى كالتمكين الاقتصادي(Mohamadieh، 2011)؛ التنمية الاقتصادية وسوق العمل((Verme)؛ التوجه المقاولاتي على اعتبار أن المقاولة النسوية تعد حالياً كأحد مصادر النمو وإنشاء مناصب العمل وتشجيع الإبداع وتحقيق الثروة(سلامي، 2008)؛ أيضاً المشاركة الاقتصادية لمعرفة الاستجابة النسوية لبرامج دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة(مناد، 2014)؛ وغيرها من المواضيع.

I.1- إشكالية البحث :

تعد التنمية المستدامة بالنسبة للوطن العربي من المفاهيم المستوردة المحورية التي تحاول المرأة الجزائرية التكيف مع أهدافها المعلنة بما يضمن المحافظة على الخصوصية ومشاركة الدول النامية الطموحات والآمال نفسها في محاولة الخروج من دائرة التخلف والجهل والانفتاح على الآخر المتقدم للاستفادة من تجاربه؛ سيما والمرأة الجزائرية تدرك بأنها تعيش في بيئة تتغير بسرعة وعلى كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؛ في ظل التحديات التي طرحتها العولمة وثقافة السوق، لذلك تتلمس المرأة الجزائرية طريقها بثبات في تأدية أدوارها بغية تحقيق التموقع التنموي المنشود. ويأتي الدور الاقتصادي في مقدمة هذه الأدوار لما يحظى به من أهمية مركزية في استراتيجيات الجزائر التنموية الجديدة، من خلال تجسيده الفعلي انطلاقاً من الثلاثية(استدراك، استباق، استمرارية)، في إطار البحث عن الخروج من شرنقة الاقتصاد الريعي للجزائر بإشراك كل مكونات المجتمع الحزائري.

استدراك؛ بمحاولة تدارك الفرص الضائعة لأسباب تاريخية مرتبطة بالحقبة الإستدمارية وما خلفته من تركة ثقيلة جعلت المرأة الجزائرية تتخلف وعلى كل المستويات.

استباق الآخر؛ فالمرأة الجزائرية لها تجاربها الخاصة المضيئة في كل المجالات وتحديداً المجال الاقتصادي لتجسيد مفاهيم المساواة بين أخيها الرجل في تكافؤ الفرص، كمحاربة التهميش والفقروالبطالة ونشر التعليم وتطوير المنظومة الصحية والتشريعية، من أجل المساهمة بقوة في معركة البناء التي تقودها الجزائر.

استمرارية؛ بتحقيق مفهوم الاستدامة في أداء دورها الاقتصادي من خلال سياسات وإستراتيجية واضحة تسمح لها بالحضور القوي والمساهمة في التنمية بكل مكوناتها ومحاورها.

وعليه؛ تسعى هذه الورقة من خلال منهج وصفي تحليلي يقوم على مبررات علمية وطروحات موضوعية إلى الإجابة على السؤال المركزي: هل تؤدي المرأة الجزائريةدورها الاقتصادي في ظل أهداف التنمية المستدامة؟

2.I - فرضيات البحث:

انطلاقاً من الطرح أعلاه ننطلق من الفرضية الآتية: محدودية دور المرأة الجزائرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض المؤشرات المختارة في ظل الثلاثية(استدراك، استباق، استمرارية).

3.I.- أهداف البحث:

تهدف الورقة البحثية إلى:

- إبراز الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية في ظل أهداف التنمية المستدامة التي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية (SDGs) التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015، من أجل إنهاء الفقر وحماية الأرض وضمان تمتع الجميع بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 للموازنة بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك بالتركيز على الهدف الخامس(المساواة بين الجنسين).
- إعطاء البعض من التصورات والحلول الممكنة ذات العلاقة من خلال تجربة المرأة الجزائرية.

4.I- أهمية البحث :

تكتسي هذه الورقة أهميتها من خلال المساهمة في الحركية البحثية التي تهتم بشؤون المرأة العاملة الجزائرية بشكل عام والمرأة الباحثة الجزائرية بشكل خاص، بإبراز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم التحديات التي تواجهها في ذلك، انطلاقاً من مجموعة من المعايير والمؤشرات المحلية والدولية في ظل أهداف التنمية المستدامة.

I. 5– حدود البحث:

- تم الاعتماد على مقارنة بعض المؤشرات المرتبطة بالدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية مع نظيراتها من بعض الدول وتحديداً الدول العربية للوقوف على موقعها عالمياً وعربياً لصعوبة ضبط بعض المؤشرات المرتبطة بمساهمة المرأة الجزائرية.

- الإحصائيات جاءت حسب السياق الزمني للتحليل، وإن لم يتم الحفاظ في بعض منها على الترتيب والمضمون نفسه فبسب عدم توفر بعض الإحصائيات ذات العلاقة بالشكل المستهدف.

I. 6– محاور البحث: ستتم معالجة الإشكالية المطروحة من خلال ثلاثة محاور أساسية؛ **المحور الأول** يقدم بعض الدلالات حول مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام؛ **المحور الثاني** يدرس الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية من خلال استدراك ما فات لأسباب تاريخية معروفة، واستباق تجارب أخرى من خلال انجازات تعد بصمة جزائرية بامتياز؛ **ومحور ثالث** يتناول أهم السياسات الموضوعة لضمان

استمرارية الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية في إطار الاتجاهات التنموية الجدية للجزائر والهدف الخامس لأهداف التنمية المستدامة.

II- التنمية المستدامة...دلالات :

إنَّ مفهوم التنمية المستدامة وإن كان يجد له خلفية في الذاكرة الإنسانية، فإن إطاره النظري ارتسمت ملامحه مع العقود الأخيرة للقرن العشرين، انطلاقاً من معطيات عديدة أبرزها تلك التي ارتبطت بعودة الفكر التنموي الحديث وبعد أكثر من أربعة عقود من النقاش إلى حقيقة أن البشر هم صانعوا التنمية وهدفها؛ التحيز للمجتمع الحضري على حساب المجتمع الريفي الذي اتسمت به الجهود التنموية في مراحل سابقة، والذي كان أحد الأسباب الجوهرية في التفاوت في مستويات المعيشة وتوزيع الثروات والخلل في توزيع السكان؛ التدهور البيئي الذي عرفته الأرض بسبب التقدم التكنولوجي الهائل؛ أما ظهور المفهوم بشكله الحالي فيمكن رصده في محطات تاريخية كثيرة منها: مؤتمر ستوكهولم 1972، إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1983، مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 الذي سمي بقمة الأرض، الذي كان يهدف إلى تحديد استراتيجيات أكثر فعالية لإيجاد التقارب بين الدول النامية والدول الصناعية ومناقشة الكثير من الاتفاقيات المرتبطة بالبيئة مثل المناخ البيئي، حماية الغابات وغيرها، لكنه شهد توتراً بين ما عرف بدول الجنوب والشمال بسبب الاختلاف حول جدول أعماله منذ البداية وكذا النتائج التي توصل إليها لتعارض المصالح واختلاف الانشغالات.

أيضاً مؤتمر كيوتو KYOTO باليابان في ديسمبر1997 والذي حدد الخطوط العريضة لوضع نموذج واضح للتنمية المستدامة وتحديد الأهداف الأساسية لها، والتي اختُلِف حولها أيضاً مما أدى في نهاية الأمر إلى التخلي عنها، ليتبع هذا المؤتمر بمؤتمر بالأرجنتين سنة 1998 ولم يستطع هو الآخر أن يحقق المطلوب منه شأنه في ذلك شأن مؤتمر كيوتوKYOTO باليابان. والقمة العالمية للتنمية المستدامة بتاريخ(2002/08/26-2002/09/04) المنعقدة بجوهنزبورغ جنوب إفريقيا، والتي صادفت العيد الثاني لقمة الأرض، وتضمنت ديناميكية جديدة للالتزامات العالمية في إطار التنمية المستدامة، وتبعتها محاولات أخرى لعل أهمها أهداف التنمية المستدامة التي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية (SDGs) التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015، للموازنة بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بغية إنهاء الفقر وحماية الأرض وضمان تمتع الجميع بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، في إطار أجندة التنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر التي دخلت حيز التنفيذ بداية من يناير 2016، وقد تعددت تعريفاتها لتشمل أبعاداً سياسية واجتماعية واقتصادية، وصحية، وبيئية؛ تدور كلها حول نوعية الحياة الإنسانية، وقدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن هذه الحياة(المنظمة العربية للمرأة، 2016).

لم يخرج مفهوم التنمية المستدامة عن الإطار الذي تم تبنيه في كل هذه المحطات؛ إذ أعطيت تعاريف كثيرة للتنمية المستدامة، وكانت كلها تصب في الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية والتنمية الاجتماعية بمعنى تجسيد الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة: البعد التنموي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي وتحمل الجميع مسؤولية تحقيقها. فمفهوم التنمية المستدامة وبشكل عام لم يأخذ شكله النهائي؛ إذ مازالت النقاشات محتدمة حوله خاصة فيما ارتبط بإهمال البعد السياسي للموضوع، من خلال ما يعرف بالأهداف المعلنة والأهداف غير المعلنة للتنمية المستدامة(الأبعاد السياسية للموضوع كما يوضحها الشكل رقم 1)،

فكيف يمكن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في عالم لم يكتف بأن يكون التفاوت فيه غير منصف بل أصبح غير إنساني؟ ومن ثم فالتنمية المستدامة في أوضاع كهذه تصبح كظاهرة العولمة كما يراها الكثيرون إبادة اقتصادية، وهو ما أصبح يُقربه الكثير من المفكرين والباحثين حتى في الغرب، كالكاتبة الفرنسية(فيفيان فورستر) في كتابها الذي عنونته "الإرهاب الاقتصادي" الذي انتقدت فيه العولمة والذي أثار ضجة كبيرة في أوروبا أثناء صدوره، وتم حجبه على ما يبدو لأنه غير موجود على المواقع ذات العلاقة بعد الإعلان عنه، خاصة وأن كوفيد19 جعل الأصوات المنتقدة للعولمة وتداعياتها تتعالى الآن من عقر دارها بعد فشل الدول العظمى خاصة الليبرالية منها في مواجهة جائحة كورونا بأرقام وفيات رهيبة جداً وتخلي كلي عن الدول التي عانت بقوة من هذه الجائحة كإيطاليا على سبيل المثال.

الشكل (01): أبعاد التنمية المستدامة المعلنة وغير المعلنة

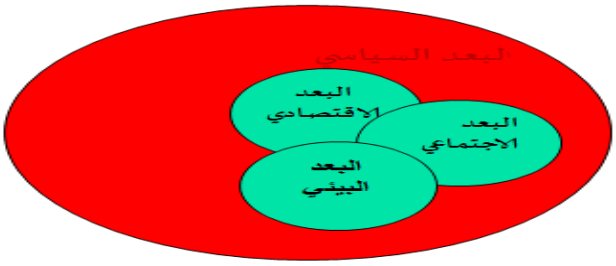

المصدر:من إنجاز الباحثة بناءً على قراءات وتصورات ذات العلاقة.

تعد التنمية المستدامة بالنسبة لنا كدول نامية من المفاهيم المستوردة كما أسلفنا، ومن ثم فمن الطبيعي أن تختلف حولها الآراء وتتعدد المواقف، إذا مازالت التنمية المستدامة تصوراً يبحث عن التبلور بشكله الصحيح ويتلمس طريقه نحو الاكتمال. خاصة وأن الضمير الإنساني يتوق بكل تلوناته وأطيافه إلى توازن بيئي يجعل الحياة على سطح هذا الكوكب أكثر أمناً ورخاءً، وما التنمية المستدامة ببنائها النظري كمفهوم يهدف إلى تلبية الحاجات التنموية والبيئية للبشر، بحيث تضمن العدالة في توزيع الثروات بين أجيال حاضرة وأخرى قادمة، إلا أحد تجليات هذا الضمير. لكن قد يعد المفهوم ذاته وبتداعياته العملية، سيما فيما يرتبط بالدول النامية أحد أوجه الفوضى والفقر والتخلف، انطلاقاً من ازدواجية الطرح، اختلاف الرؤى وتنافر المصالح، في عالم أصبح يتعايش فيه الغنى الفاحش والفقر المدقع (شوتري، شركاء في تشويه الصحة والبيئة ، 2 أكتوبر 2018). فالتنمية المستدامة وإن ارتبطت في الدول المتقدمة بدرجة التقدم المهول الذي حققته، فإنها ترتبط بمحاربة الفقر والجوع في الدول النامية، ومن ثم لن تكون بالنسبة للضعفاء وبالطرح الذي يتبناه الأقوياء إلاّ وجها من أوجه التبعية. والخوف اليوم من أنه عوض أن يتم توجيه معدلات النمو المحققة في الوطن العربي الناتجة عادة من تصديرها لمواردها الأولية إلى تطبيق سياساتها التنموية كأولوية رئيسية، ستضيع في قضايا البيئة وحقوق الإنسان وتحقيق المعايير الدولية في مجال الإنتاج(على أهميتها)، فتصبح عملية مواجهة التكاليف الناتجة عن تطبيق المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة عبئا آخر يضاف للقدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية الملزمة بتطبيق المعايير الإنتاجية والبيئية الدولية في فترة زمنية قياسية، على الرغم مما يتطلبه هذا التطبيق من إمكانات مالية ومادية وبشرية هائلة، وهو ما ليس متوفراً لاسيما في ظل التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات.

ويحضرنا هنا كمثال، مسألة ظاهرة الاحتباس الحراري التي سببت تغييرات مناخية كبيرة تهدد كوكب الأرض ووجود الإنسان فوقه، بسبب انبعاث ثاني أكسيد الكربون المسؤولة عنه بالدرجة الأساس الدول

المتقدمة من خلال الثورة الصناعية والتكنولوجية التي شهدتها، فعلى الرغم من أن مساهمة الوطن العربي في انبعاثات الغازات الدفيئة لا تتجاوز 5%. إلا أنه يجد نفسه مجبراً على تحمل مسؤوليات ذلك لكون التغيير المناخي العالمي سيكون له تأثيره على المكاسب التنموية في المنطقة وفي مقدمتها الأمن الغذائي الذي يعتمد على الزراعة والمياه، خاصة في ظل وجود احتمالية نفاذ موارد الطاقة التقليدية وتبعيته تنموياً للعالم. وهو ما يطرح شرعية الخوف أيضاً من أن تطبيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة بدون الجاهزية المطلوبة في الوطن العربي في ظل التحديات التي يعيشها، قد يدخل المرأة العربية ومنها الجزائرية في صراع مع أخيها الرجل بدلاً من تحقيق التناسق والتكامل المطلوب.

يبلغ إجمالي عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة بالنسبة للهدف الخامس للتنمية المستدامة 14 مؤشراً حسب الجدول رقم 1، ويجري قياس عدم المساواة بين الجنسين حسب الجدول بمؤشر يشتمل على قياس عدة مؤشرات فرعية؛ على رأسها وفيات الأمهات، والولادات الناتجة عن زواج مبكر، وعدد مقاعد المرأة في البرلمان، بالإضافة إلى تعليم الإناث حتى المرحلة الثانوية، ومشاركة المرأة في سوق العمل. وللإشارة؛ تتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1؛ فأعلى قيمة هي 1 وتعبر عن أعلى درجة للمساواة بين الجنسين في جميع المجالات، بينما تعبر أقل قيمة 0 عن وجود ترجيح الذكور على الإناث بشكل كلي في جميع المجالات في" التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً؛ والذي يقيس الفجوة بين الجنسين في أربعة مجالات رئيسية وهي: التحصيل التعليمي والصحة والبقاء على قيد الحياة، والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي.

الجدول (01): إجمالي عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة بالنسبة للهدف الخامس للتنمية المستدامة

	إجمالي عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	14	14	%100

المصدر: تقرير المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، دراسة استرشادية، ملخص تنفيذي، المنظمة العربية للمرأة، 2016.

يبقى أداء الوطن العربي لمساهمة المرأة محدوداً عالمياً على الرغم من الجهود المبذولة وبالنظر للإمكانات المتاحة لأسباب عديدة؛ منها محدودية الصورة الكاملة للإحصائيات ذات الصلة، فضلاً عن ضعف الإحصائيات المراعية لبعد المساواة بين الجنسين، أما العامل الثاني فيتمثل في ظروف عدم الاستقرار التي يعيشها الوطن العربي كالاحتلال الصهيوني لفلسطين، والنزاعات المسلحةالتي مازال الوطن العربي مسرحا لها والوجودالعسكري للدول الكبرى في الوطن العربي وإفريقيا الذي وصل حد الاحتلال، وأطماع لاعبين جدد التي بدأت تلوح في الأفق، كل ذلك جعل وجود تباين ملموس في ما بين الدول العربية على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أو مدى النجاح فيإدماج المساواة بين الجنسين في التطبيق الوطني لأجندة التنمية. وتكشف الإحصائيات عن تحقيق عدد من الدول العربية لتقدم حقيقي على صعيد التنمية المستدامة بوجه عام، وقد ترافق هذا التقدم مع تحسن المؤشرات الخاصةبالمساواة بين الجنسين. وتكشف هذه الإحصائيات كذلك أن أكثر الدول التي تواجه تحديات حقيقية فيما يتعلق بالتنميةالمستدامة، وبالمساواة بين الجنسين؛ هي الدول التي عانت من ظروف عدم الاستقرار(The World Bank, 2004).

III - الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية استدراك واستباق:

في زيارة لبعض الابتدائيات نصح الرئيس الأمريكي (بارك أوباما)، تلاميذ إحداها قائلاً: احذروا تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهي فعلاً نصيحة من ألماس، فإذا كانت هذه التكنولوجيا قد سهلت الكثير من أمور الحياة وحققت رفاهيات معينة، فإنها في الكثير من الحالات فضحت أكاذيب وخدعاً رهيبة خاصة تلك المرتبطة بتاريخ الشعوب، منها على سبيل المثال لا الحصر أكذوبة الوجود الفرنسي في إفريقيا من أجل تطوير شعوبها وتحديداً الجزائر لما تمثله لفرنسا من ثقل في أجندتها التوسعية. فبمقارنات بسيطة للكثير من أشرطة الفيديو الوثائقية المسجلة والصور المحفوظة لحياة المجتمع الفرنسي الذي غرس في الجزائر من سنة 1830 تاريخ استدمار فرنسا للجزائر إلى سنة 1962 تاريخ استقلال الجزائر، تظهر الفروقات الكبرى لمستويات المعيشة والحياة بين هذا المجتمع والمجتمع الجزائري، وبقراءة أيضاً بسيطة للأرقام المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة كمؤشرات الفقر والتهميش والمساواة والتعليم والصحة كإسقاطات، ندرك حجم الإبادة التي تعرض لها المجتمع الجزائري وخاصة نصفه الثاني المرأة(ياسين).

لم يكن دور المرأة الاقتصادي في هذه الفترة بأفضل حال من دور أخيهاالرجل في تكافؤ الفرص، فلقد كان محدوداًجداً بسبب سياسة التفقير والتجويع والتخلف التي انتهجتها فرنسا بالجزائر، لذلك اقتصر الدور الاقتصادي للمرأة على مساعدة أخيها الرجل في إعالة نفسها وإعالة أسرتها من خلال حرفة الرعي لبضع من الخراف أو الماعز التي كانت شاقة جداً بالنظر لتضاريس الجزائر وظروف الحياة المزرية أو العمل في حقول المستدمر الفرنسي الذي كان يحول كل خيرات هذه الحقول إلى فرنسا وأوروبا. أو بيع بعض المنتجات البسيطة التي كانت تحيكها المرأة الجزائرية بأيديها كالبرانيس والقشاشيب أو صنع بعض الأواني الفخارية. وبعد أكثر من خمس عقود من الاستقلال استطاعت المرأة الجزائرية أن تستدرك ما فاتها في سنوات الإستدمار وتستبق في العديد من المجالات بغية المساهمة الفعلية في بناء الاقتصاد الجزائري، كما ستظهره الكثير من المؤشرات ذات العلاقة التي سنستعرض أهمها في النقاط الآتية:

III- 1- المرأة الجزائرية ومبدأ المساواة بين الجنسين:

انعتقت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال، لتبدأ مسيرة التشييد والبناء التي انطلقت آنذاك، لتسجل بأحرف من ذهب الكثير من الإنجازات في كل المجالات على الرغم من كل التحديات المطروحة، أهمها التحدي المتمثل في سد الفجوة بين الجنسين، فلقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأةCEDAW والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين المرأة والرجل. غير أن بعض التحفظات التي قدمتها الجزائر ومصر والأردن والمغرب وليبيا لم ترفع بعد، ولا تزال تؤثر في النتائج القانونية المترتبة على اتفاقية سيداو. كما التزمت بالمعايير الإقليمية بشأن عدم التمييز والمساواة بين الجنسين. واشتملت دساتيرها على أحكام تدعم عدم التمييز أو المساواة بين الجنسين، وذلك من أجل الوصول إلى مجتمع جزائري أكثر إنصافاً واحتواءً. تظهر التقارير والدراسات المحلية والدولية تطور المرأة الجزائرية في أداء دورها الاقتصادي المنوط به، أبرزها مؤشر المرأة والأعمال التجارية والقانون لعام 2020، الذي يأخذ ببعض المؤشرات المهمة كتنقل المرأة، القيود المفروضة على بعض الوظائف، التمييز القانوني ضد المرأة، تكافؤ الفرص الائتمانية، حقوق الملكية والميراث، العنف ضد المرأة؛ إذ حققت نتيجة مقبولة كمتوسط 57.5 بالمقارنة مع الكثير من الدول العربية(45 الجمهورية العربية المصرية، 32.5 لكل من الكويت وقطر و40.6 للأردن). وتصنف الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية في التنمية البشرية المرتفعة بترتيب 82 في دليل التنمية البشرية وحسب الجدول رقم 2 هي أفضل من بعض الدول

العربية وحتى الدول الأجنبية كالصين وجنوب إفريقيا، وهناك دول عربية أفضل منها كالإمارات العربية والمملكة العربية السعودية التي تصنف ضمن التنمية البشرية المرتفعة جداً بترتيب 35 و36 على الترتيب، تركيا أيضاً بترتيب 59 ضمن التنمية البشرية المرتفعة جداً، وحققت الجزائر المرتبة 100 في دليل الفوارق بين الجنسين حسب مؤشرات التنمية البشرية المعتمدة التي اعتمدها التقرير أفضل من مصر بترتيب 102، ومن المغرب بترتيب 118.. وهذا بالتأكيد سيطرح على الجزائر تحديات كبيرة في مسألة المساواة بين الجنسين، لاسيما بعد ظهور مؤشرات جديدة أخرى معتمدة في القياس كالولوج للإنترنيت وغيرها.

الجدول (02): الترتيب في دليل الفوارق بين الجنسين للجزائر وبعض الدول المختارة حسب تقرير التنمية البشرية 2019

	الترتيب في دليل التنمية البشرية	نوع التنمية البشرية	الترتيب في دليل الفوارق بين الجنسين
الجزائر	82	تنمية بشرية مرتفعة	100
تونس	91	تنمية بشرية مرتفعة	63
الصين	85	تنمية بشرية مرتفعة	39
جنوب افريقيا	113	تنمية بشرية مرتفعة	97
مصر	116	تنمية بشرية مرتفعة	102
المغرب	121	تنمية بشرية متوسطة	118
ليبيا	110	تنمية بشرية مرتفعة	41
الإمارات العربية	35	تنمية بشرية مرتفعة جدا	26
المملكة العربية السعودية	36	تنمية بشرية مرتفعة جدا	49
تركيا	59	تنمية بشرية مرتفعة جدا	66
سويسرا	2	تنمية بشرية مرتفعة جدا	1

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2019، متاح على الموقع: www.undp.org.

ويؤكد الشكل رقم 2 أدناه أن أداء الجزائر بالمقارنة مع باقي الدول العربية يعد مقبولاً بالنسبة لمؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

الشكل (02): أداء الجزائر في مؤشر التنمية المستدامة ومؤشر المساواة بين الجنسين

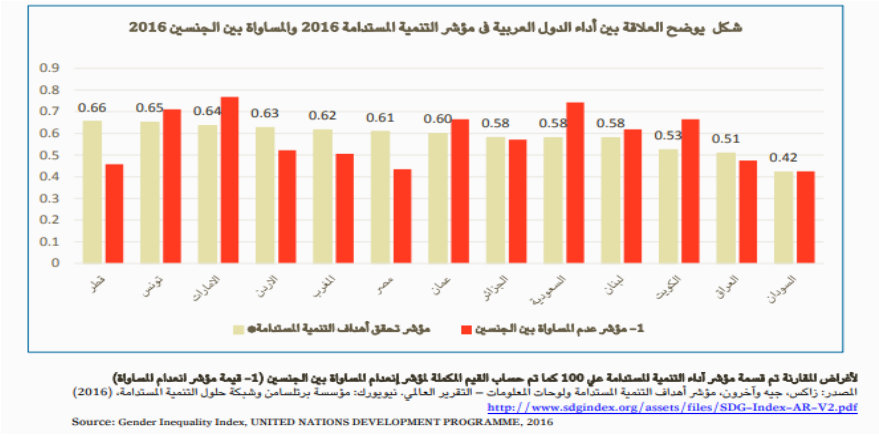

لأغراض المقارنة تم قسمة مؤشر أداء التنمية المستدامة على 100 كما تم حساب القيم المكملة لمؤشر إنعدام المساواة بين الجنسين (1- قيمة مؤشر انعدام المساواة)
المصدر: زاكس، جيه وآخرون، مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات – التقرير العالمي. نيويورك: مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة، (2016) http://www.sdgindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf
Source: Gender Inequality Index, UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME, 2016

المصدر:المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، دراسة استرشادية، ملخص تنفيذي، 2016، ص8.

حيث حققت أداءً جيداً بالنسبة لبعض المؤشرات كنسبة المقاعد التي تشغلها المرأة الجزائرية في البرلمان، كما يوضحها الشكل رقم 3 وشجع على ذلك قانون الانتخابات في السنوات الأخيرة الذي يمنح المرأة حصة 30 بالمائة من المقاعد في جميع المجالس المنتخبة، والذي بدأ تطبيقه في الانتخابات المحلية والتشريعية سنة 2012. والمرأة الجزائرية موجودة اليوم في كل المجالس البلدية والولائية، في البرلمان، رئيسة حزب، ترشحت للرئاسيات في أكثر من مرة، تحصلت على حقائب وزارية، إطار في كل المجالات والمؤسسات، من ربات العمل، ضابطات ساميات في الجيش والأمن، وقائدات طائرات، عالمات وأديبات ورياضيات، وغيرها.

الشكل (03):نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة الجزائرية في البرلمانات الوطنية

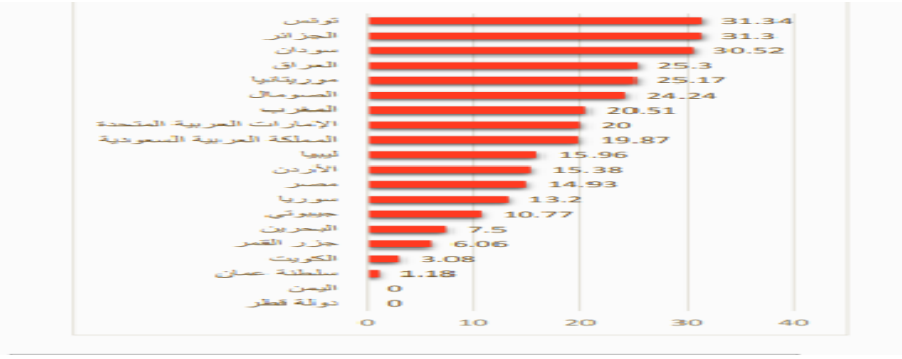

المصدر:المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، دراسة استرشادية، ملخص، 2016، ص21.

III -2- المرأة الجزائرية وسوق العمل:

تؤكد نتائج الدراسات على العلاقة الإيجابية بين الناتج المحلي وعمل المرأة،من خلال تقييم المرونة للناتج في تشغيل الإناث بمعنى مدى حساسية نمو الناتج المحلي الإجمالي للتغيرات في تشغيل الإناث، وعلى الصعيد الإقليمي تسجل إفريقيا أعلى مرونة بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي هو في المتوسط أكثر مراعاة للتغيرات في عمالة المرأة في إفريقيا أكثر من أي مكان آخر في العالم، فالنساء أصبحن يزاحمن الرجال في السوق العمل والسياسات العام المستمرة في تشجيع مشاركة المرأة الفعالة،كل1 في المائةيرتبط، في المتوسط، بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.21 في المائة، وفي هذا الاتجاه حقق الاقتصاد الجزائري كاقتصاد من الاقتصاديات الناشئة أو الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط المرتفع Upper-middle income (emerging economies)، مرونة مقبولة بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة بفضل جهود المرأة من حسبما يظهره الجدول رقم 3 بلغت 0.167.

الجدول رقم (03): المرونة للناتج المحلي الإجمالي في تشغيل الإناث بالجزائر بالمقارنةمع دول مختارة

الدول	الجزائر	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	اسبانيا	جنوب إفريقيا	ايطاليا
المرونة	0.167	0.123	0.130	0.141	0.162	0.129

Source: International Labour Office, May, 2019, pp 90-91.

بلغ عدد سكان الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصاء (44.220.000) سنة 2020، مع هيمنة طفيفة للذكور تقدر بـ 50,7 بالمائة، وبلغ عدد النساء فيه ما بين15 سنة و49 سنة 11.131.000بنسبة 25,16 بالمائة، وبحلول الألفية الثالثة ازدادت قوة العمل بالنسبة للمرأة الجزائرية على الرغم من انخفاضها بالمقارنة مع بعض من نظرائها؛ إذ بلغت مشاركة الإناث في الجزائر في قوة العمل 21.24 % حسب إحصائيات 2016 للبنك الدولي ومن خلال الشكل رقم 5 مقارنة بمتوسط 74.8 % في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 39,27 في ليبيا و31.73 في مصر، وقد انخفضت الفجوة بين مشاركة الذكور والإناث أثناء التسعينيات، ولكن

هذا التقدم تباطأ بعد ذلك. وبين عامي 2005 و2014، استمرت الفجوة في التقلص، ويمكن أن يعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل إلى التوسع في التعليم الثانوي والعالي. وحققت أعلى نسبة سنة 2013 بنسبة 24.04 بالمائة حسب إحصائيات البنك الدولي في آخر تحديث له في مقابل 21.64 سنة 2019(البنك الدولي)، وهي نسبة أقل تعزى حسب تقديرنا للأوضاع الاستثنائية التي تعيشها الجزائر في الثلاث سنوات الأخيرة (التغيرات السياسية والأزمة الاقتصادية والصحية).

الشكل رقم(04): معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل بالجزائر

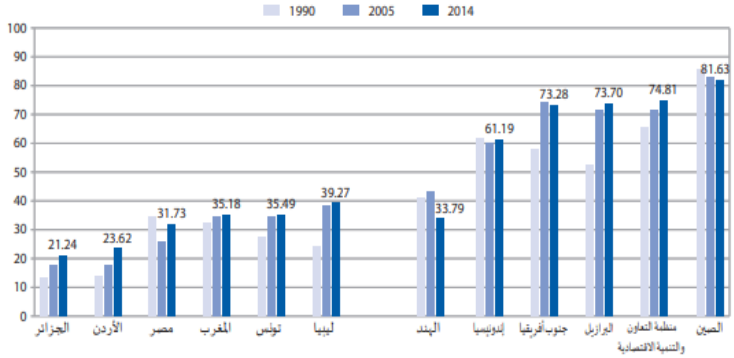

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD، 2017، ص31.

تميزت وضعية سوق العمل على سبيل المثال خلال سبتمبر 2015 بارتفاع في حجم السكان الناشطين اقتصادياً بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014؛ حيث بلغت نسبة هذه الزيادة 4,2 %،وهو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 479.000 شخصاً. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة وفئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بسنة 2014. وبلغ إجمالي السكان المشتغلين 10.594.000 شخصاً، أي بنسبة 26,4% من إجمالي السكان. يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1.934.000 مشتغلة بما يمثل 18,3%من إجمالي اليد العاملة.

وساهمت المرأة في نسبة العمالة التي بلغت 37,1% على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعاً طفيفا بلغ 0,7 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت بـ 1,3 بالمائة، ومثّل الأجراء ما يعادل سبعة مشتغلين من ضمن عشرة (69,8%) وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتمس ثمان عاملات من ضمن عشرة (78,%)(الديوان الوطني للإحصاء، 2019)، وترشح هذه الأرقام للارتفاع مستقبلاً بالنظر للأرقام المسجلة في معدلات الوفيات والمواليد بالنسبة للرضع؛ حيث بلغ عدد وفيات الرضع 21030 سنة 2019 بمعدل 21,0 بالمائة، ويظهر التوزيع حسب الجنس تسجيل معدل22,5% بالنسبة للذكور، 19,4% بالنسبة للإناث، وبلغ عدد الولادات 1.034.000 ولادة، وتظهر الولادات حسب الجنس أن نسبة الذكورة بلغت 104 ذكراً لكل 100 أنثى. مع تسجيل احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة الذكور 77,2% وعند الإناث 78,6% للسنة نفسها(الديوان الوطني للإحصاء، 2019).

تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات الذي يشغل 61.6 % من إجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.8 % ثم قطاع الصناعة بنسبة 13%، وأخيراً القطاع الفلاحي بنسبة 8,7 %، أما التوزيع حسب المعيار القانوني، فيظهر أن القطاع الخاص يشغل 58 % من إجمالي اليد العاملة، مع تسجيل تباين معتبر حسب الجنس؛ حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام بـ 64,1 %من إجمالي اليد العاملة النسوية . بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجماً قدر بـ 1.337.000 شخصاً، وبلغ بذلك معدل البطالة 11,2% على

المستوى الوطني، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014. وبلغ 9,9 % لدى الذكور و16,6% لدى الإناث(الديوان الوطني للإحصاء، 2019).

يبقى وضع المرأة متواضعاً عالمياً فيما يرتبط بقوة العمل، فعلى الرغم من تزايد أعداد النساء الحاصلات على تعليم عالٍ، واللواتي ترغبن في العمل، مازالت تسجل المرأة الجزائرية نسباً منخفضة مشاركة في قوة العمل النسائية في العالم شأنها في ذلك شأن المرأة في الوطن العربي، بمتوسط 24% مقارنة بنحو 60% في اقتصاديات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD, 2017). وعلى الرغم من أن قوانين الجزائر تنص على مبادئ عدم التمييز والمساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن أحكاماً مختلفة من العمل لا تزال تفرق بينهما. فعلى سبيل المثال، لا ترتبط اللوائح المتعلقة برعاية الطفل إلا بالنساء العاملات في حين أن المزايا الاجتماعية غالباً ما تدفع للرجل وحده. فضلاً عن انخفاض مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل بنسب بطالة مرتفعة وقطاع غير رسمي يستوعب أعداداً كبيرة من النساء بسبب الاقتصاد الجزائري الريعي بامتياز؛ سيما تلك المرتبطة بالاستثمار. لكن قد يستدرك ذلك في السنوات القادمة فلقد تحسنت المرأة الجزائرية بالنسبة لمؤشر المرأة والأعمال التجارية والقانون لعام 2020 كما أشرنا لذلك سابقاً.

IV -الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية ...الاستمرارية

تشير التقديرات إلى أن رفع معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل في جميع أنحاء العالم إلى مستويات الذكور قد يضيف 12 تريليون دولار أمريكي إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي أو ما يعادل26 %منه بحلول عام 2025. وتشير أرقام منظمة العمل الدولية أن المكتسبات المتوقعة من الاقتصاد الأخضر بحلول 2030 تقدر بـ 24 مليون وظيفة جديدة و26 ترليون دولار، وهي أرقام توحي بحجم الدور المنتظر من المرأة وبالتأكيد ستسعى المرأة الجزائرية أن تكون لها حصتها في ذلك بالنظر إلى قراءات عديدة منها، البحث عن التنويع الاقتصادي الذي ترومه الجزائر من مشاريع استثمارية في كل القطاعات حسب ما يثبته توزيع خارطة المشاريع الاستثمارية المعتمدة والمتوقعة في ظل التوجهات التنموية الجديدة للجزائر خاصة في قطاع الصناعة وحسب المهن المتوقعة مستقبلاً في سوق العمل ومن خلال ما تسجله المرأة الجزائرية من تحسن واضح في مستويات التعليم والتكوين، فضلاً عن القوانين والتشريعات ذات العلاقة.

IV -1- الأهمية النسبية للمرأة الجزائرية في توزيع المشاريع الاستثمارية والمهن:

يمكن معرفة الأهمية النسبية للمرأة الجزائرية مستقبلاً من خلال حجم الاستثمارات في الجزائر، وهو ما يبرزه توزيع المشاريع الاستثمارية من حيث العدد والقيمة(الجدول رقم4).وإن كان مازال يلاحظ تسجيل منطقة الجنوب الجزائري النسبة الأقل من المشاريع الموطنة من الاستثمارات منها الصناعية، على الرغم مما تحوزه من إمكانات. وينتظر حل العديد من المشاكل التي يشتكي الكثيرون من المستثمرين منها؛ افتقار الكثير من هذه المناطق للمرافق الضرورية كالماء والغاز، الإنارة العمومية، الطرقات، شبكات الصرف، وسائل الاتصالات، وغيرها وهو اختلال من نوع آخر مازال للأسف يميز الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي يعتمد بالأساس على النفط، والتي ستنعكس تأثيراتها على المرأة في الجنوب الجزائري.

الجدول رقم (04): توزيع المشاريع الاستثمارية من حيث العدد والقيمة حسب القطاعات لسنة 2017

النشاط الصناعي	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (مليار دج)
صناعة	2564	1103
بناء وأشغال	803	98
نقل	517	138

خدمات	429	151
سياحة	366	308
زراعة	197	52
صحة	181	25

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، 2017.

تظهر التقارير الدولية الأخيرة أن أكثر المهن ازدهاراً في الفترة القادمة (إلى العام 2030)، هي تلك المرتبطة بصورة وثيقة بالمهارات التقنية، مثل "تحليل البيانات" و"تطوير البرمجيات والتطبيقات"، ولن يختصر الأمر على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ بل سوف تمتد هذه النوعية من المهن لتغطي قطاعات مثل المواصلات، المالية، الاستثمار، الإعلام وصناعة الترفيه، فأكثر المهن المطلوبة ستكون في العلوم التكنولوجية والمعلوماتية وعلوم الاتصال والمجالات التقنية والمهارات الرياضية " تحليل المعلومات تطوير البرمجيات والتطبيقات"، والمجال الزراعي. ويجب الأخذ بالحسبان في الإستراتيجية الصناعية والتكوينية المتبعة في الجزائر، هذا النوع من المهن الجديدة لمسايرة التطورات التي تحدث، وهو ما لم تقم به بقوة حسبما يبرزه توزيع المشاريع الصناعية حسب مجال القطاع.

قامت الوزارات المعنية كوزارة التعليم والتكوين المهنيين مؤخراً بتوزيع عروض التكوين بناءً على الطلب وبالاعتماد على التخصصات التي تتضمنها المدونة الرسمية للتكوين المهني دون مراعاة التوجهات العالمية الجديدة للمهن بشكل كبير بتسجيل بعض المساهمات؛ إذ قامت الوزارة الوصية ببرمجة تخصصات مرتبطة بمهن تتعلق بالصناعة والفلاحة والبناء والأشغال العمومية التي تم تصنيفها ضمن القطاعات الحيوية التي يتم التركيز عليها في مسألة التنويع الاقتصادي. وبلغت نسبة التخصصات المرتبطة بمهن الصناعة 26,46 بالمائة من العرض الإجمالي للتكوين سنة 2017، وتجاوزت نسبة التخصصات المبرمجة في مهن الفلاحة وصناعة الأغذية والزراعة 10 بالمائة، بينما شكلت نسبة التخصصات المتعلقة بمهن البناء والأشغال العمومية 17,35 بالمائة من العرض الإجمالي للتكوين.

وقد برمجت وزارة التكوين والتعليم المهنيين أزيد من 100 تخصص جديد، وتتعلق أساساً بمجالات النسيج، الفلاحة، تربية الحيوانات والفندقة، كما أدرجت الوزارة تخصصات مرتبطة بمهن المياه والبيئة بمراكز التكوين على مستوى 41 ولاية عبر الوطن، والطاقات المتجددة على مستوى 22 ولاية إلى جانب تخصص في الاتصالات السلكية على مستوى 33 ولاية.وأدرجت وزارة التعليم والتكوين المهنيين أيضاً تخصصات جديدة في مجال الرقمنة إلى جانب تخصصات أخرى تتوج بشهادات تأهيل في ميادين صيانة الحظائر والحدائق الصيانة والنظافة الحضرية، وكذا فرز وتنظيف المنشآت الحديدية(شوتري و عبد الصمد، 2018). وتقوم بعرض كل التخصصات التي توفرها معاهدها ومراكزها ذات العلاقة على مواقعها الإلكترونية، وتمَّ تسجيل اعتماد تخصصات جديدة تساير الحركية التكنولوجية في مجال الصناعة:كتركيب وصيانة الأنظمة الطاقوية، وتركيب وصيانة الألواح الشمسية الكهروضوئية والحرارية، وصيانة الأنظمة المعلوماتية؛ سيما وقطاع التكوين المهني يعرض بداية 2018 حسب إحصائيات الوزارة المعنية، أكثر من 290.000 منصب بيداغوجي من مختلف أنماط التكوين ويدعم هياكل القطاع بـ 20 مؤسسة تكوينية جديدة ليصل العدد الإجمالي إلى 1.250 مؤسسة علاوة على توظيف 2.000 مكون جديد.

كل هذه المهن تقريباً تقوم بها المرأة الجزائرية حتى تلك التي كانت حكراً على الرجل، من أجل المساهمة في محاربة الفقر والتهميش وقد اعتمدت الجزائر بهذا الشأن بالنسبة إلى الفئة النسائية كما جاء في

إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة المرأة العربية، على استراتيجية قائمة على إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع استراتيجية وطنية للمساواة والإنصاف؛ تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة؛وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف؛ تعزيز تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية وتوسيع برامج محو الأمية؛الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة؛ تطوير وتكوين العنصر النسائي وإعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات في البيت واللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة؛ تعزيز استفادة النساء من برامج ومشروعات التنمية الريفية من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي وبرنامج تنمية السهول والبرامج الفلاحية؛ خلق آليات عديدة لدعم التشغيل كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر، تعزيز التشغيل النسوي، وتشجيع دخول المرأة خاصة مجال المقاولة؛ إنشاء عدد من الخلايا الجوارية بتأطير نسائي معتبر(عبد السلام، 2009).

فالجزائر من خلال وزارات عديدة من بين الدول الرائدة التي تتميز على الخصوص، بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة منها: التربية والتعليم، والتكوين، والصحة، والعمل، والضمان الاجتماعي، والتضامن الوطني وحماية الفئات المحرومة؛ لتحسين دخل الأسر والرفع من مستواهم المعيشي، لأن التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري سمحت للمرأة من بالتغيير أيضاً من أدوار تقليدية إلى أدوار جديدة تساير ما يحدث في العالم خاصة على المستوى المعرفي والتكنولوجي. ويشكل التكوين المهني أهم فرصة في حياة المرأة الماكثة بالبيت، يفتح لها المجال للتكوين وتطوير الذات واكتساب شهادة في حرفة معينة تمكنها من العمل، بعدما كان دورها يقتصر على دور ربة بيت تقوم بالأعمال اليومية في المنزل من طبخ وتنظيف وتربية الأطفال، حصولها على مهارة مكنها من المساهمة الفعالة في ميزانية الأسرة، فأصبحت صاحبة قرار اقتصادي في البيت وخارجه(لعوني ، 2017).

IV – 2- الجانب المؤسساتي والتشريعي:

هناك وزارة كاملة في الجزائر تعنى بالمرأة وهي وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ومن بين أهداف هذه الوزارة إدماج المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال(وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2020): تصور برامج الإدماج والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتنفيذها؛ تشجيع مشاركة المرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تثمين الكفاءات التقنية والعلمية والمؤهلات المهنية للمرأة؛ وضع آليات للمساعدة والإدماج تجاه المرأة؛ تنفيذ كل الأعمال التضامنية الهادفة إلى حفظ المرأة من كافة أشكال التهميش والإقصاء؛ تصور برامج تحسيس تجاه المرأة حول حقوقها في كل الميادين، بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية؛ترقية ثقافة المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص؛إقامة آليات ما بين القطاعات ترمي إلى ترقية تكافؤ الفرص؛ تشجيع المقاولة لدى النساء وتدعيمها؛ متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية. أيضا نسجل وجود مجموعة كبيرة من القوانين والمراسيم المتعلقة بالمرأة، كالقانون رقم 15-01 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1436 الموافق لـ 4 يناير سنة 2015 والمتضمن إنشاء صندوق النفقة الذي بدأت تستفيد منه الكثير من النساء والأطفال(الجدول رقم5).

الجدول (05): عدد النساء والأطفال المستفيدين من صندوق النفقة

السنة	عدد النساء المستفيدات	عدد الأطفال المستفيدين	الولايات
2016	130	239	18 ولاية
2017	413	773	37 ولاية

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2020.

هذا؛ فضلا عن المرسوم التنفيذي رقم 04-182 المؤرخ في 6 جمادى الأولى 1425 الموافق لـ 24 جوان 2004 المتضمن إنشاء وتنظيم وسير المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب. والمرسوم التنفيذي رقم 10-96 المؤرخ في01 ربيع الثاني 1431 الموافق لـ 17 مارس 2010 المتمم لقائمة المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب. ومراسم عديدة أهمها: المرسوم الرئاسي رقم 426 - 08 مؤرّخ في 30 ذي الحجّة عام 1429 الموافق 28 ديسمبر سنة 2008، يتضمن رفع تحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول المادة 29 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، مرسوم تنفيذي رقم 06 - 421 المؤرخ يتضمن في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر سنة 2006 إنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة.

IV -3 - المكون البشري المؤهل:

يبحث أصحاب القرار اليوم سواء على المستوى الجزئي أم الكلي، عن فرصة السوق(Market opportunity)؛ في ظل منافسة شرسة حول ضمان سيطرة مستديمة على الحصص السوقية، وتعد العمالة العالية التأهيل من العوامل المركزية في تحقيق ذلك. انطلاقاً من أنَّ العبرة لم تعد بكثرة المهن وتعددها، بقدر ما أصبحت ترتبط بمدى مسايرتها للتطورات المطروحة، لذلك تسعى المؤسسات دائماً، من خلال سياساتها واستراتيجياتها المنتهجة ضمان مورد بشري يساير التطورات الممكنة في سوق المهن المستقبلية.

وتتوفر الجزائر على مخزون بشري شبابي هائل يمكنه أن يساهم في الحركية التكنولوجية والتقنية التي يشهدها العالم، إذا ما تم استثمارها بشكل صحيح، ويتمثل العامل الديموغرافي في زيادة عدد سكان الجزائر وتطوره منذ الاستقلال الذي يمكن ملاحظته من خلال تطوره من الولادة وحتى الدخول في سوق الشغل كمرحلة أولى، ومن بداية العمل إلى التقاعد كمرحلة ثانية، حتى يمكن التنبؤ بالقادمين إلى سوق العمل، فعدد الولادات في عام 2014 يحدد بدقة احتمال عدد الداخلين إلى سوق العمل بين 2032 و2042، ويسمح بتنبؤات موثوقة نسبياً حول عدد أو نسبة التقاعد للسنوات 2064 و 2074(صالي و عبد الكريم، 2014). كما أثر المناخ الاقتصادي والاجتماعي منذ الاستقلال على عدد العاملين في مختلف القطاعات؛ حيث انخفض عدد الفئة الشغيلة خلال أزمة البترول، ليرتفع في السنوات الأخيرة نظراً لارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى ارتفاع عدد خريجي الجامعات.

وكان لثقافة المجتمع الجزائري وبعض الذهنيات السائدة تأثيره هو الآخر على عدد العاملين، كالنظرة لعمل المرأة الذي كان غير مقبول خاصة بالنسبة إلى بعض المهن، والذي ترجمته نسبة النساء الضعيفة جداً في القوى العاملة بداية، لترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بهيمنة واضحة على بعض القطاعات كقطاع التعليم والصحة والإدارة، لأسباب عديدة كتضاعف عدد الإناث في كل أطوار التعليم، وقبول عمل المرأة للظروف الاجتماعية الخاصة بعد أن كان مرفوضاً، مما جعل من النساء قوة عاملة معتبرة ذات كفاءة. يمكن القول إنَّ فرص العمالة الجزائرية في المهن المستقبلية الأكثر طلباً تتغير من اختصاص إلى آخر؛ حيث الحصة الأكبر لحاملي شهادات في العلوم التكنولوجية والمعلوماتية. فابتداءً من سنة 2017 بدأت

العمالة الجزائرية في زيادة فرصها في باقي التخصصات المطلوبة لأهم المهن المستقبلية، حيث لوحظ تطور في عدد طالبي العمل الحاملين لشهادات في العلوم الدقيقة والتي تشمل الرياضيات، الإحصاء، وباقي الاختصاصات التقنية(الجدول رقم 6).

الجدول (06): اختصاصات المتخرجين في الجامعات الجزائرية

الاختصاصات	السنوات			
	2014	2015	2016	2017
علوم دقيقة	19 562	17 265	15 594	18 066
تكنولوجيا	61 749	75 441	85 734	91 361
علوم الأرض والزراعة	18 405	20 142	3 408	3 720
هندسة معمارية	20 404	10 379	385	136
علوم طبية	23 632	12 124	969	1 571
علوم بيولوجية وكيميائية	205 653	159 216	13 084	16 251
لغات	45 975	37 266	2 196	1 754
علوم إنسانية، فنون، رياضة.....	26 676	167 515	348 271	372 385
المجموع	422 056	499 348	469 641	505 244

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2018.

إن العمالة الجزائرية في طريقها الصحيح لزيادة فرصها في أهم التخصصات المطلوبة، ويمكن للجزائر زيادة فرص عمالتها في تولي مناصب شغل في أهم المهن المطلوبة عالمياً، وذلك برفع عدد المقاعد البيداغوجية الجامعية في الاختصاصات الأكثر طلباً في سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي. وعليه؛ بدأ التوجه العام لتطور العمالة الجزائرية يساير التطور الموجود في المهن المستقبلية المطلوبة ولو بصفة بطيئة، وستنجح الجزائر في ذلك من خلال ما تمتلكه من فرص تنافسية واعدة محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال اختصاصات خريجيها وستشارك المرأة الجزائرية بقوة في ذلك، بالنظر لزيادة أعداد التحاقها بكل مستويات التعليم؛ إذ بلغ عدد الإناث للفترة(2019/2018) حسب الديوان الوطني للإحصاء 2019، كمتتلمذات في مستويات التعليم الأربعة(تحضيري، ابتدائي، متوسط، ثانوي) 48,85 بالمائة، و كمدرسات 74,97 بالمائة، وتطورت نسبة الناجحات في التعليم العالي من اللواتي تعملن كمحترفات وفنيات في علوم التكنولوجيا من 31% سنة 2004 إلى 39 % سنة 2010، ويبقى عدد الطالبات مستمر في الزيادة في السنوات الأخيرة ولقد تفوق على عدد الذكور في الكثير من التخصصات كالعلوم الاقتصادية، وبالنسبة لمجال العلوم والرياضيات والإعلام الآلي شكل عدد الطالبات 48% حسب إحصائيات 2010، و32% في مجال الهندسة والتصنيع والبناء(مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، 2014). وحسب نتائج دورة 2020 للترقية لمصاف الأستاذية ترقت ما نسبته تقريبا 18 % نساء في حدود 102 بروفيسورة، وفي كل التخصصات تقريباً، وتحقق المرأة الجزائرية مرتبة جيدة في حصة المرأة من مجموع خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المرحلة الثالثة حسب بعض الدول العربية في السنوات الأولى والأخيرة(الشكل رقم 8)، وهذا يعكس أهمية المرأة الجزائرية مستقبلاً في الخارطة التنموية للجزائر.

الشكل (08): حصة المرأة من مجموع خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المرحلة الثالثة حسب بعض الدول العربية في السنوات الأولى والأخيرة

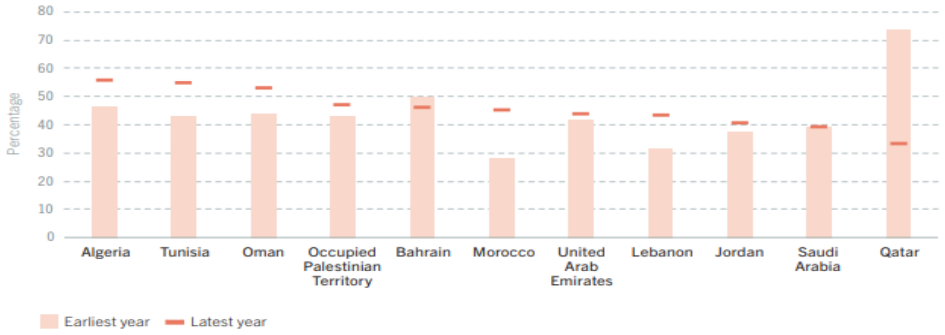

Note: Data for earliest and latest years are based on official estimates, various years: Occupied Palestinian Territory (1999–2016), Lebanon (2000–11), Qatar (2000–16), Morocco (2001–16), Bahrain (2003–16), Jordan (2004–07), Saudi Arabia (2004–16), Algeria and Oman (2007–16), United Arab Emirates (2011–16) and Tunisia (2012–16).
Source: UNESCO-UIS, 2019.

Source: International Labour Office, May 2019, p 104.

V- الخاتمـــــــــــــــة: توصلنا من خلال هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج وقدمنا بعض التوصيات نوجزها في الآتي:

V. 1. نتائج البحث:

نوجز أهم نتائج هذا البحث في الآتي:

- مازالت التنمية المستدامة كمفهوم وكأهداف تثير الكثير من النقاشات، لكن تحاول الجزائر إيجاد مصلحتها في هذا المفهوم من أجل أن تساهم في التغيرات التي تحدث خاصة على المستوى العالمي، وقضايا المرأة حاضرة في هذه المشاركة من خلال الكثير من الدلائل والمؤشرات.
- الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية انطلاقاً من بعض المؤشرات جيد؛ فلقد تصدرت الكثير من المراتب ذات العلاقة، حيث حققت المرأة الجزائرية بطولات بالنظر إلى الثلاثية(استدراك، استباق، استمرارية)، استدركت واستبقت وهي مستمرة ولو بنسب متفاوتة، فالمرأة الجزائرية متساوية مع أخيها الرجل انطلاقاً من موروثها الحضاري، متساوية معه انطلاقاً مساهمتها في الثورة التحريرية، ومتساوية معه أيضاً من خلال سياسات واستراتيجيات الدولة الجزائرية خاصة في اتجاهاتها الاقتصادية الجديدة.
- المرأة الجزائرية لها كل الفرص المتساوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الرجل وبدون استثناء، كالحق في السكن، في التأمين، في قيادة مشروع، تتقاضى الأجر نفسه مع الرجل وهو غير موجود حتى في بعض الدول المتقدمة، دخلت معترك السياسة من بابه الواسع كما أشرنا إلى ذلك، المرأة الجزائرية مرشحة لأن تقود الجزائر مستقبلاً بما تحزوه من إمكانيات وقدرات.
- الدور الاقتصادي للمرأة الجزائرية مازال متواضعاً بسب التحدي المرتبط بالثلاثية(استدراك، استباق، استمرارية)، على الرغم من الإنجازات المهمة في هذا الاتجاه، وهو ما يؤكد صحة الفرضية التي انطلقنا منها، فالمرأة الجزائرية تبقى جزءاً من المشهد التنموي للجزائر الذي يتحسس هو الآخر طريقه نحو التموقع والذي ارتبط هو الآخر بظروف تاريخية صعبة وبسياسات واستراتيجيات أثبت الواقع أيضاً محدوديتها حسبما تؤكده المؤشرات، لكن مستويات التعليم والقدرات التي امتلكتها المرأة الجزائرية سيبقيها جزءاً مهماً من الحل، وما تحقيقها لمراتب جيدة في بعض مؤشرات التنمية المستدامة أو المساواة بين الجنسين إلا دليل على ذلك.

التحديات المستقبلية بالنسبة للمرأة الجزائرية كبيرة جداً ومعقدة؛ كبيرة جداً لحجم التحديات المعرفية والتكنولوجية المطروحة، وقد أبانت جائحة كورونا على الكثير منها لاسيما على مستوى الصحة والبيئة، ويحضرنا هناً تعليق كُتِب على غلاف المؤلف الموسوم: " حروب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة" يقول: "فلنأمل فقط أن يكون الكاتب مخطئاً " لهول ما يتوقع أن يحدث؛ ومعقدة لحجم التغيرات المتسارعة التي تشهدها المرأة، فلقد كشف تقرير التنمية البشرية لعام 2019 نشوء جيل جديد من أوجه عدم المساواة بالتعليق:" ...وإذ تضيق الفجوة في مستويات المعيشة الأساسية، وتفلت أعداد غير مسبوقة من براثن الفقر والجوع والمرض، تتطور الإمكانات التي يحتاج إليها الناس للمنافسة في المستقبل، فقد نشأت فجوات جديدة، كما في التعليم العالي وفي إنترنت النطاق العريض، لأن الفرص التي كانت في السابق من الكماليات أصبحت اليوم حاسمة في التنافس والانتماء، سيما في اقتصاد المعرفة..".

2.V. مقترحات البحث:

نقدم بعضاً من المقترحات، نوجزها في:

- يجب النظر لقضية عدم المساواة ببالغ الأهمية لكن بطريقة موضوعية وهادئة، ليس فقط بين الجنسين بل على كل المستويات، فطبيعة الحياة تتغير والاحتياجات تتغير معها، وما يعد اليوم مكسباً قد يصبح شيئاً عادياً بمفاهيم التنمية البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاقتصاد المعرفي يفرضان منطقهما.
- استمرارية توفير فرص تعليم حقيقة للمرأة الجزائرية هو المدخل الوحيد لحضور المرأة الموضوعي في التنمية وللقيام بدورها الاقتصادي بتميز، لأنه بتغير ذلك ستنتج تداعيات غير مرغوبة تماماً على المستوى الاقتصادي والأسري والاجتماعي والنفسي، لما تمثله المرأة من أهمية في المجتمع الجزائري، فأي تشوه في العلاقة (رجل . امرأة) قد يقود الأمور إلى نقيضها.
- الاستمرارية في توفير الشبكة المؤسساتية الداعمة لدور المرأة كدور الحضانة بمعايير دولية يساعد في أداء المرأة الجزائرية لدورها الاقتصادي، فمثل هذه المؤسسات تسهل عمل المرأة بشكل كبير في الدول المتقدمة، فالمرأة مهما كانت تبقى أماً وتوفير الشروط الموضوعية مسألة محورية للقيام بمسؤولياتها.
- قياس مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمرأة فيما يرتبط بمبدأ المساواة بين الجنسين يجب أن ينطلق من المؤشرات التي تراعي الخصوصية والكفاءات والمهارات الحقيقة التي تحوزها المرأة الجزائرية، فنسب مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص(على سبيل المثال) يجب أن تخضع لمقتضيات الكفاءة والقدرة على تقديم الإضافة المطلوبة وليس انطلاقاً من بعض إملاءات البيئة الخارجية، لأن ذلك سيجعل المرأة مجرد ديكور وهو ما يتناقض مع ما حققته المرأة من مكتسبات وانجازات؛ لاسيما في المجالات المعرفية والتقانية.
- تحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي طال انتظاره مرهون بمشاركة الجميع في ذلك، ومسؤولية المرأة الجزائرية محورية، فتحقيق ثلاثية(استدراك، استباق، استمرارية) كما يؤكد على ذلك دائماً الخبير الاقتصادي الجزائري في التنمية المحلية الأستاذ "محمد بلوناس"، يحتاج من المرأة الجزائرية بطولة جديدة ومن نوع آخر، وستحققها كما فعلت ذلك دائماً.

3.آفاق البحث:

أخيراً، يبقى أهم إنجاز حققته المرأة الجزائرية أنها امرأة لم تنحرف عن مبادئها وقيمها، وتحاول أن تزاوج بين الأصالة والحداثة ونجحت في ذلك إلى حد كبير. وهو ما سيتم تثمينه من خلال آفاق بحث ستركز على الأهمية النسبية للمرأة الجزائرية في سلم الكفاءات الوطنية، وأهم الوظائف التي ستشغلها مستقبلاً ؛ لاسيما في ظل زيادة نسب التحاق المرأة الجزائرية في التعليم والتكوين بمختلف أطواره وأصنافه.

V- الإحـــــالات والمراجـــــع :

Kinda Mohamadieh .(2011) .*Women's economic empowerment in the Arab region: How chronic development challenges and the global crises triggered people's revolutions.*Mexico: Association for Women's Rights in Development (AWID.(

OECD. (2017). *القدرة التنافسية وتنمية القطاع الخاص، التمكين الاقتصادي للمرأةفي بعض الدول العربيةأثر الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس ، إصدارات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.*

Paolo Verme .(بلا تاريخ). .Economic development and female labor participation in the" Middle East "and North Africa: A test of the U-shape hypothesis .*IZA Journal of Labor&Development* من الاسترداد تم .available at: http://hdl.handle.net/10419/152399

The World Bank .(2004) .*Gender and Development in the "Middle East" and North Africa, Women in the Public Sphere, "MENA" DEVELOPMENT REPORT.*The World Bank.

(1995). *إعلان ومناهج بيجين.* بيجين: المؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

البنك الدولي. (بلا تاريخ). قاعدة بيانات البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 01 07, 2020، من www.worldbank.org

الديوان الوطني للإحصاء. (2019). *إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.* الجزائر. تم الاسترداد من http://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019.pdf

الديوان الوطني للإحصاء. (2019). *تقرير النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2015،.* الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء.

المنظمة العربية للمرأة. (2016). *المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية . دراسة استرشادية . ملخص تنفيذي .* د.م.ن.: المنظمة العربية للمرأة.

أمال شوتري. (2 أكتوبر 2018). شركاء في تشويه الصحة والبيئة . *كلمة كأمين عام المؤتمر الدولي الثامن للإتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة والتواصل مع جامعات شمال إفريقيا حول: الصحة والبيئة.* الإتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، جامعة الدول العربية وجامعة عين شمس، القاهرة.

أمال شوتري، و نجوى عبد الصمد. (2018). قراءة في علاقة المناطق الصناعية بالتكوين المهني في الجزائر. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، الصفحات 305-317.

سعادة ياسين. (بلا تاريخ). المرأة الجزائرية : بين ما كتبه الفرنسيون الكولونياليون و بعض الجزائريين و ما أبرزه الواقع. تيارت: جامعة ابن خلدون. تاريخ الاسترداد 20 07, 2020، من متوفر على الرابط:-https://www.univ-chlef.dz/eds/wp content/uploads/2017/11/Article-16-N7.pdf

عائشة عبد السلام. (2009). *دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعيللنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية.* الجزائر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ومنظمة المرأة العربية.

لطيفة مناد. (2014). المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصاديةفي الجزائر، رسالة ماجستير في الإحصاء الوصفي. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

محمد صالي، و فضيل عبد الكريم. (2014). النمو الديموغرافي خصائص سوق العمل في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*(17).

مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة. (2014). *تعاون بحثي بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط حول النوع(ذكر-أنثى) في العلم، التقرير الوطني*. الجزائر: مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة.

منيرة سلامي. (2008). التوجه المقاولاتي للمرأةفي الجزائر " دراسة ميدانية تناولت طالبات على أبواب التخرج من جامعة ورقلةللموسم الجامعي 2006-2007"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة ورقلة.

نور الهدى لعوني . (2017). التكوين المهني وعلاقته بالدور الاجتماعي الجديد للمرأة الماكثة بالبيت. دراسة ميدانية على عينة من النساء المتكونات العاملات بمدينة بسكرة. بسكرة. تم الاسترداد من http://thesis.univ-biskra.dz/2922/

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. (2020). تاريخ الاسترداد 24 07, 2020، من https://www.msnfcf.gov.dz/?p=integration_soc_eco_femme